

الإحكام لابن حزم

قال أبو محمد فوجدناه تعالى قد حض على تدبر القرآن وأوجب التفقه فيه والصرح في البلاد لذلك ووجدناه تعالى قد نهى عن اتباع المتشابه منه ووجدناه A قد أخبر بأن المتشابهات التي بين الحرام البين والحلال البين لا يعلمها كثير من الناس فكان ذلك فضلا لمن علمها فأيقنا أن الذي نهى D عن تتبعه هو غير الذي أمر بتبعه وتدبره والتفقه فيه وأيقنا بلا شك أن المشتبه الذي غبط A عالمه هو غير المتشابه الذي حذر من تتبعه هذا الذي لا يقوم في المعقول سواء إذ لا يجوز أن يكلفنا تعالى طلب شيء وينهانا عن طلبه في وقت واحد فلما علمنا ذلك وجب علينا طلب المتشابه الذي أمرنا بطلبه لتفقه فيه وأن نعرف أي الأشياء هو المتشابه الذي نهينا عن تتبعه فتمسك عن طلبه .

فنظرنا في القرآن وتدبرناه كما أمرنا تعالى فوجدناه جاء بأشياء منها التوحيد وإلزامه فكان ذلك مما أمرنا باعتقاده والفكرة فيه فعلمنا أنه ليس من المتشابه الذي نهينا عن تتبعه ومنها صحة النبوة وإلزامنا الإيمان بها فعلمنا أن ذلك ليس من المتشابه الذي نهينا عن تتبعه ومنها الشرائع المفترضة والمحرمات والمندوب إليها والمكروهة والمباحة وذلك كله مفترض علينا تتبعه وطلبه فأيقنا أن ذلك مما أمرنا بالتفكير فيه بقوله تعالى { أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت } وبقوله تعالى { الذين يذكرون } قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السماوات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانه ففنا عذاب النار { مثنيا عليهم فأيقنا أنه ليس من المتشابه .

ومنها أخبار سألقة جاءت على معنى الوعظ لنا وهي مما أمرنا بالاعتبار به بقوله تعالى { لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب ما كان حديثا يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون } فأيقنا أن ذلك ليس من المتشابه الذي نهينا عن تتبعه ومنها وعد أمرنا وحضنا على العمل لاستحقاقه ووعيد حذرنا منه وكل ذلك مما أمرنا به بالفكرة فيه لنجتهد في طلب الجنة ونفر عن النار فأيقنا أن ذلك ليس من المتشابه الذي نهينا عن تتبعه .

فلما علمنا أن كل ما ذكرنا ليس متشابها وعلمنا يقينا أنه ليس في القرآن إلا محكم ومتشابه وأيقنا أن كل محكم فلما أيقنا ذلك ضرورة علمنا يقينا أن ما عدا ما ذكرنا هو المتشابه فنظرنا لنعلم أي شيء هو فنجتنبه ولا نتبعه وإنما طلبناه